



UN LIBRARY

FEB 29 1980

UN/SA COLLECTION



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr. GENERAL

A/RES/34/217
22 February 1980

الدورة الواحدة والثلاثون
الجلسة 55 من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/34/676/Add.2)]

٢١٧/٣٤ - تدابير فورية لصالح أشد البلدان تأثراً (١)

ان الجمعية العامة

ان تشير الى انها قررت ، بقرارها ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٧٤ ،
بداً برنامج خاص لتقديم المساعدات في حالات الطوارئ والمساعدات الانمائية الى أشد البلدان
النامية تأثراً بالأزمة الاقتصادية ، على وجه الاستعجال ، ولفترة اللازمة ، على أن تمتد هذه الفترة
الى نهاية عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني على الأقل ، وذلك لمساعدة البلدان المذكورة على
تذليل صعوباتها الراهنة وتحقيق تنمية ذاتية ،

وان تشير أيضاً الى انها ناشدت ، في قرارها ٣٣٦٢ (د-١٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر
١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، البلدان والمنظمات الدولية المانحة
تدابير محددة لمساعدة أشد البلدان تأثراً على مواجهة ما لديها من حالات عجز خطيرة في
رأس المدفوعات ،

وان تلاحظ مع القلق ان البرنامج الخاص عموماً ما زال دون تنفيذ لدرجة كبيرة ،
وان تضع في اعتبارها عدم كفاية المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية المقدمة بشروط
تساهلية الى البلدان النامية ، التي توصف بأنها أشد البلدان تأثراً ، رغم ما يبذلها المجتمع الدولي
من جهود ،

(١) ان الجمعية العامة ، في قرارها ٣٣٦٢ (د-١٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ،

(١) كما حددت في الجزء "عاشراً" من قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د-٦) ،
المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٧٤ .

يُراد تلاحظ مع بالغ القلق تدهور الحالة الاقتصادية والمالية في البلدان النامية ، التي تستحق المراجعة ، بوصفها أشد البلدان تأثراً بالأزمة الاقتصادية الحالية ، الناجمة عن الزيادة الحادة في أسعار وارداتها الأساسية ، بالنظر إلى انخفاض دخل الفرد بها ، الذي يعكس الفقر النسبي ، وانخفاض الانتاجية ، وانخفاض مستوى التكنولوجيا والتنمية ،

١ - ترجوا من الأمين العام أن يقوم ، على وجه السرعة ، بالتعاون مع المؤسسات والأجهزة والمهيات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، باستعراض حالة البلدان النامية ، التي شتحنق المراجعة ، بوصفها أشد البلدان تأثراً بالأزمة الاقتصادية الحالية ، الناجمة عن الزيادة الحادة في أسعار وارداتها الأساسية ، بالنظر إلى انخفاض دخل الفرد بها ، الذي يعكس الفقر النسبي ، وانخفاض الانتاجية ، وانخفاض مستوى التكنولوجيا والتنمية ، وأن يقدم تقريراً أولياً في عام ١٩٨٠ إلى اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ في دورتها الأولى المعنية بالموضوع ، وكذلك إلى اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة في دورتها الرابعة ، وتقريباً ختامها إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في عام ١٩٨٠ ؛

٢ - تطلب إلى جميع البلدان المانحة أن تقوم في الوقت نفسه بالنظر في تقديم المساعدات بأنواعها إلى أشد البلدان تأثراً بالأزمة الاقتصادية الحالية مع إيلاء الاعتبار النسبي للاحتياجات الفورية المتعلقة بميزان المدفوعات واحتياجات التنمية . ولهذا الغرض ينبغي إيلاء الاعتبار على وجه الاستعجال ، في جملة أمور ، للتدابير التالية ؛

(أ) بذل أقصى الجهود لزيادة المساعدات المالية زيادة ملموسة في شكل هبات أو بشروط شديدة التسهيل في إطار الالتزامات التي دخل فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة ؛

(ب) قيام البلدان المتقدمة النمو ، التي لم تفعل ذلك بعد ، باتخاذ خطوات بأسرع ما يمكن لتنفيذ النتائج المعتمدة في إطار الجزء ألف من قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ (٢) ؛

(ج) تقديم مساعدات مالية بشروط ملائمة ، في جملة أمور ، لسد العجز في الأغذية وسد احتياجاتها الإنمائية الزراعية ؛

(د) منح جهود التصنيع نصيباً مناسباً من الموارد المنقولة إلى هذه البلدان مع إيلاء الاعتبار لأولوياتها الإنمائية ؛

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥

(A/33/15) ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، المرفق الأول .

٣ - تلاحظ ان صندوق النقد الدولي يقوم بدراسة امكان انشاء اعانة لتسديد الفوائد لمرفق التمويل التكميلي ، وان لجنة التنمية طلبت من المجلس التنفيذى للصندوق ايلاء الاهتمام لتطوير طرق ووسائل تخفيض تكاليف الفوائد لمرفق التمويل التكميلي ، وان الصندوق قام أخيرا بمسـد أجل استحقاق المسحوبات على مرفق التمويل الممدد ؛ وتدعو الصندوق الى ايلاء الاعتبار للاقتراحات المقدمة في هذه المجالات ؛

٤ - تدعو صندوق النقد الدولي الى أن يأخذ في الاعتبار ، في اطار تسهيلاتة المالية ومبادئه التوجيهية ، الآثار الضارة بميزان المدفوعات الناجمة عن ارتفاع أثمان واردات الأغذية للبلدان التي قد تكون اشد تأثرا بالأزمة الاقتصادية الحالية ؛

٥ - تدعو المؤسسات الانمائية والمالية المتعددة الأطراف الى ايلاء اهتمام خاص للاحتياجات الانمائية والاحتياجات المباشرة المتعلقة بميزان المدفوعات للبلدان التي قد تكون أشد تأثرا بالأزمة الاقتصادية الحالية ؛ وفي هذا الصدد ، تدعو الهيئات المعنية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمواصلة النظر ، في اطار مجالات اختصاصها ، في الاقتراحات ذات الصلة الواردة في موجز برنامج العمل للإصلاح النقدي الدولي الذي اعتمده مجموعة السبعة والسبعين في اجتماعها الوزارى المنعقد في بلغراد في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

الجلسة العامة ١٠٩

١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩